

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX

Email: info@vob.org

Web Site: www.vob.org

العدد 327 ابريل 2010 ربيع الثاني/جمادى الأولى 1431

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين

بصيص من الأمل

بعد الظلام الخليفي الطويل

إذا سمح للعالم للمال النفطي بتحديد السياسات والمواقف وفرض نظرة أصحابه لكيفية إدارة المجتمعات والتعامل مع الشعوب، فإن ذلك بداية الطريق إلى الهاوية. فذلك يعني التخلي عن الانجازات البشرية في مجال حرية الشعوب وحقوق الناس ومواجهة الاستبداد وتحديث نظم الحكم واحترام حقوق البشر. تلك القيم إنما هي نتاج نضالات متواصلة عبر قرون تواصلت مع النضج الانساني والخبرات الناجمة عن المعاناة والآلام. وتزداد الصورة إيلاما عندما يصبح الحاكم الذي يضع يديه على قدرات الشعوب وممتلكاتهم، قادرا، بفعل المال والسطوة، على تسخير الاقلام والضمائر والمواقف لدعم ظلمه واستبداده ونهبه. هذا هو الواقع الذي يعيشه عالم اليوم، والذي يبدو فيه الغرب مستعدا للتعايش مع أنظمة الحكم العاشمة التي لا تعترف بوجود شعوبها ولا تسمح لها بالشراكة السياسية او ابداء الرأي والموقف ازاء ما يكتنفها من قضايا ومناعب. يصدق هذا الكلام مع الموقف الغربي الداعم بدون حدود او شروط لانظمة الحكم التوارثية في دولنا بدون تعريضها للنقد والمحاسبة. ولذلك يسقط الضحايا تباعا في مسرح الجرائم الرسمية التي لا تتوقف طالما بقيت حالة الاستقطاب بين القوي والضعيف حاكمة في الشعوب والامم. وفي عالم يدعي دعمه للتطور الانساني خصوصا في مجالات السياسة والحريات وحقوق الانسان، وفي ظل سهولة انتقال المعلومات والتبادل الثقافي والاعلامي، اصبح العالم الغربي مطالبا بقدر من الشفافية اذا ما اراد الحفاظ على شيء من مصداقيته التي تتآكل بمرور الوقت وترجع الابعاد الانسانية في سياساته وعلاقاته خصوصا مع شعوب العالم الثالث.

ولتوضيح الصورة، نطرح قضية شعب البحرين ونضاله التاريخي المتواصل في مقابل عائلة تحكمه بالنار والحديد وترفض الاعتراف بوجود شعب البلاد الاصلي (شيعية وسنة) كمثل على نفاق المجتمع الدولي، خصوصا الدول الغربية في الموقف ازاء الاستبداد والظلم في هذا البلد الصغير. واذا كان البعض يندرع سابقا بتوجه الحاكم الحالي الذي استلم الحكم قبل احد عشر عاما بعد وفاة والده، نحو الانفتاح واحترام حقوق الانسان، فقد ثبت الآن بالدليل القاطع وبوثائق المنظمات الدولية عدم وجود انفتاح حقيقي او احترام لحقوق الانسان. فبد التقريرين الدامغين اللذين اكدا ذلك، صدرت تقارير وشهادات اخرى مؤكدة عودة النظام الى سابق عهده من القمع والاضطهاد ومصادرة الحقوق. في البداية اكدت منظمة فريدم هاوس الامريكية ان البحرين تعتبر من "الدول التي ليس بها حرية"، والغت بذلك ادعاءات العائلة الخليفية الحاكمة حول وجود نظام ديمقراطي مزعوم، وأكدت ما تقوله المعارضة الشعبوية باستمرار الاستبداد و القمع. ثم جاء تقرير منظمة هيومن رايتس ووج الذي أثبت بالدلائل الأكيدة ممارسة التعذيب على نطاق واسع من خلال افادات الضحايا خلال الاعوام الثلاثة الاخيرة. وبذلك سقطت مقولة العائلة الخليفية بانها تحترم حقوق الانسان. وفي الشهر الماضي صدر تقريران آخران يعتبران اضافة توثيقية اخرى الاول كان عن منظمة العفو الدولية التي شجبت اعتقال مواطنين بتهمة معالجة بحراني اصيب برصاص اجهزة الامن وهو خارج من منزله. واعتبر اعتقال المرضين اجراء قمعيا مرفوضا لان ما قاما به لم يكن اجرا من قريب او بعيد. وعندما قررت جمعية المرضين البحرانية تنظيم لقاء تضامني معهم، أمرت العائلة الخليفية بغلاق الجمعية انتقاما. اما البيان الثاني فصدر عن منظمة "أيفكس" المعنية بالدفاع ضحايا حرية التعبير، واعتبرت غلق الجمعية اجراء تعسيفا. وقد وقع البيان 53 منظمة حقوقية عربية واجنبية، واعتبر البيان وثيقة اخرى تدین الحكم الحالي في البحرين.

فما الذي بقي لدى هذا الحكم القمعي مما يستحق الدعم؟ لقد اصبح النظام مجردا من

التمتة صفحة (8)

* بعد شهرين من أول جلسة لها في 24 يناير الماضي، قررت محكمة الاستئناف العليا الجنائية نقض حكم المحكمة الجنائية الكبرى التي حكمت سابقاً ببراءة 19 شاباً من قرية كرزكان في قضية موت الشرطي ماجد أصغر، وأصدرت (أي الاستئناف) حكماً بإعادة حبسهم ثلاث سنوات. وكانت المحكمة الجنائية الكبرى في 13 أكتوبر 2009م قد أصلت لبراءة أولئك الشباب من جميع التهم الموجهة لهم استنادا لعدة أمور، منها تقرير الطبيب الشرعي، وانتزاع الاعترافات من المتهمين تحت وطأة التعذيب، واطمئنانها إلى أقوال شهود النفي (شهود المتهمين) وتشكيكها في إفادات شاهدي الإثبات (شهود النيابة) اللذين كانا برفقة الشرطي المقتول حين وقوع الحادث. وسببت محكمة الاستئناف قرارها بأنها نفت "تعرض المتهمين للتعذيب"، و"ثبت لديها ضلوع المتهمين التسعة عشر في الشروع بقتل الشرطي" و"إشعال حريق في الممتلكات العامة". وقالت المحكمة "إن قرار حكمها بثلاث سنوات جاء بناء على عين الرأفة لمسببات وظروف القضية وتخفيف الحكم من الإعدام والمؤبد إلي ثلاث سنوات فقط". جاء القرار الخليفي الاخير انتقاما من البحرانيين بعد صدور تقرير منظمة هيومن رايتس ووج الذي اثبت ممارسة التعذيب استنادا الى افادات السجناء.

* رفضت العائلة الخليفية الترخيص لحلقات نقاشية عن مكافحة الإرهاب تنظمها منظمة "كيتسون" الفرنسية كان من المزمع إقامتها في اليوم الثامن من شهر مارس، متعذرة بحساسية الموضوعات المطروحة للنقاش. ومنظمة "كيتسون" الفرنسية منظمة غير ربحية يتركز نشاطها على إجراء حلقات نقاشية كانت قد بدأتها في يناير/كانون الثاني 2009 في كل من باريس وجنيف في عدة موضوعات تتعلق بالشأن العام. وكانت المنظمة تعتزم إقامة حلقات نقاش عن مكافحة الإرهاب موجهة لكبار المسؤولين والمفكرين والصحافيين لتبادل وجهات النظر بشأن القضايا العالمية وذلك ضمن فعاليات مغلقة على جانب فعاليات حوار المنامة. وكانت أولى حلقات الحوار ستتناول " دور دول مجلس التعاون الخليجي في مكافحة الإرهاب".

* مثل للمحاكمة الاثنين 29 مارس 2010، عبدالهادي الخواجة - الرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق الانسان والممثل الاقليمي لمؤسسة فرونت لاين الدولية - وذاك بتهمة "سب احد الموظفين". وتشير معلومات مركز البحرين لحقوق الانسان الى انه في يوم 9 فبراير 2010، تعرض عبدالهادي الخواجة للتوقيف المؤقت في مطار البحرين بحجة ان موظفا بشركة خاصة في مطار البحرين ادعى عليه بالسب. فقد تم توقيف الخواجة امام انظار الركاب الذين تم انزالهم من الطائرة قبل اقلاعها، حيث كان الخواجة متوجها للمشاركة في تنظيم الملتقى الدولي للمدافعين عن حقوق الانسان في دبلن بايرلندا. وبتاريخ 1 مارس تم التحقيق مع الخواجة لمدة ساعتين بمبنى النيابة العامة بنفس التهمة، وفي يوم 16 مارس تلقى الخواجة استدعاءا للمثول امام المحكمة.

* إستمرت أكثر القرى في الخروج بالمسيرات والاحتجاج على استمرار اعتقال الشباب، فقد كانت قرى الديه، والدير، السهلة، جدحفص، ستره، وكرزكان في حالة مستمرة من الخروج والاحتجاجات المستمرة، وبدورها كانت قوات الامن المرتزقة تتصدى بقوة ووحشية مستخدمة الرصاص المطاطي والشوون والغاز المسيل للدموع بغزارة. كما عمدت قوات الأمن لنصب نقاط مراقبة عند مداخل القرى المتحركة.

اعتصام لندن – الاعتقال المدني دفع وزير التعذيب السابق لعدم حضور حفلة الدورشستر



عبر البحرانيون في لندن عن غضبهم ازاء استمرار وزير التعذيب السابق، خليفة بن علي بن راشد آل خليفة، في منصبه كسفير خليفي لدى بريطانيا بتنظيم اعتصام يوم (الاربعاء 17 مارس) امام فندق الدورشستر في قلب العاصمة. وكانت "جمعية الشرق الاوسط" قد اقامت غداءها السنوي في الفندق المذكور بحضور عدد من الشخصيات السياسية والاعلامية. وكان متوقعا حضور وزير التعذيب المذكور، ولكن لم يكن له اثر. وتردد ان هناك خطة للقيام بما يسمى "اعتقال مدني" للسفير الخليفي، بسبب ما ارتكبه من جرائم بحق سجناء الرأي البحرانيين، وربما يكون ذلك سببا لعدم حضوره. وقد اطلع الحاضرون على ظلامة شعب البحرين من خلال اللافتات التي رفعها ضحايا تعذيب السفير الخليفي وصور الضحايا التي وزعوها على المارة. وكان هناك تعاطف كبير مع قضية الشعب البحراني في تصديه لسياسات الابداء و التعذيب التي يمارسها آل خليفة على نطاق واسع.

بعض المدعوين والشخصيات التي حضرة حفل الغداء



مركز البحرين لحقوق الإنسان يعقد ندوة عن المدافعين بمبنى مجلس حقوق الإنسان بجنيف

على هامش اجتماعات مجلس حقوق الإنسان المنعقدة حاليا في جنيف عقدت يوم أمس الأربعاء 10 مارس 2010 ندوة في مبنى الأمم المتحدة، حول عن ما يتعرض له المدافعون عن حقوق الإنسان في العالم من استهداف ومضايقات وحملات متواصلة. وكانت البحرين وجمهورية كولومبيا هي الدول التي تم الحديث عنها كنماذج لهذه الحملات، ومحاولة السلطات إلى استهدافهم وأفراد أسرهم على جميع المستويات القضائية والإعلامية والبدنية والتضييق عليهم وعلى أرواقهم.

والى جانب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان شارك كل من مقرر الأمم المتحدة حول أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان السيدة مارغريت سيكاغيا والسيد بيتر سبلندر ممثل منظمة العفو الدولية في جنيف والسيدة اميرياني غيل مندوبة المنتدى الآسيوي والسيدة روسن دروي عن المنظمة العالمية لبناء الجسور.

وحضر الندوة العشرات من ممثلين البعثات الدبلوماسية في جنيف وكذلك ممثلين الدول المشاركة في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان بما فيهم ممثلين عن الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من دول الاتحاد



الأوروبي ودبلوماسيين بحرينيين، وكذلك الكثير من مندوبين المنظمات الدولية أو ممثلهم في العاصمة السويسرية جنيف. وكانت الندوة تحت رعاية منظمة العفو الدولية والمنتدى الآسيوي ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والتحالف الدولي للمدافعات عن حقوق الإنسان ومركز البحرين لحقوق الإنسان.

وعلى هامش الجلسات أيضا عقد رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان عدة لقاءات مع دبلوماسيين غربيين من أعضاء مجلس حقوق الإنسان ومسؤولين مكاتب المقررين الخاصين. وهذه واحدة من عدة مشاركات دولية يعترزم المركز القيام بها في الأيام القادمة لشرح التدهور الحاصل لحالة حقوق الإنسان في البحرين.

فرق الموت من القوات الخاصة من المرتزقة تواصل اعتداءاتها على المواطنين



تقدم 4 شبان برفع شكوى جنائية على قوات مكافحة الشغب إثر ادعاءات بالاعتداء عليهم وتعذيبهم من دون سبب يذكر. إلى ذلك، روى أحد المدعين بالاعتداء تفاصيل الواقعة قائلا: «كنت مع ثلاثة من أصدقائي نستقل سيارتي،



في منطقة سماهيج، وفي طريقنا مررنا بـ 4 سيارات لقوات مكافحة الشغب، وتفاجأنا حينها باعتراض تلك القوات طريقنا،

وإجبارنا على التوقف، وحينها نزلت مجموعة من أفراد القوة وطلبوا مني بطاقتي الشخصية ورخصة القيادة، فزودتهم بهما، ومن ثم طلبوا منا الالتحاق بهم، فتوسطنا سياراتهم، إلى أن وصلنا إلى مدخل قرية الدير الرئيسي، وهو مكان تجمع القوات.» وأضاف «هناك طلب منا النزول من السيارة، وأخذوا من أصدقائي هوياتهم، ومن ثم قاموا بإحاطتنا بأن جعلوا أمامنا حافلة خاصة بهم، بينما كان سور المطار من خلفنا، وعلى الجانبين تم إيقاف سياراتهم، وبعدها شرع قرابة أربعين فردا بالاعتداء علينا بالهراوات لمدة 3 ساعات، من دون سبب أو توجيه أي اتهام، وهو ما أثار استغرابنا الشديد، كما أنهم كانوا يوجهون إلينا الشتائم والسباب.» وأردف «كل ذلك من دون إحالتنا حتى إلى مركز الشرطة الذي يبعد عنا 50 مترا.»

صور ضحية رصاص الشوزن من قرية كرزكان في مختلف أنحاء جسمه



تنتهجه السلطات البحرينية في التعامل مع الاحتجاجات الشعبية التي تشهدها قرى ومناطق البحرين، احتجاجا على الانتهاكات المستمرة التي تمارسها السلطة من خلال استخدام القوات الخاصة للذخيرة الحية ضد المحتجين في هذه التظاهرات السلمية، وكذلك في اعتقالها لمرضى ادهم ناشط لحقوق الإنسان بسبب مساهمتهم الإنسانية بعلاج أحد ضحايا هذه الاحتجاجات الشعبية.

ففي تاريخ 14 مارس 2010 أقدمت القوات الخاصة (قوات من المرتزقة الأجانب) على قمع احتجاجات كانت قد شهدتها قرية كرزكان باستخدام الذخيرة الحية والرصاص الانشطاري المعروف محليا بـ «الشوزن» والذي يستخدم عادة في صيد الطيور والحيوانات الصغيرة - وكان احد ضحايا هذه الاحتجاجات الشاب حسين السهلاوي 25 عاما حيث تم إطلاق النار عليه عدة مرات عن قرب عندما كان يهيم خارجا من منزل جده في قرية كرزكان - مما خلف حوالي سبعون شظية مغروسة في جميع أنحاء جسده. ونظرا لسوء حالته وكثرة جراحه المنتشرة ونزيفه المستمر جراء تلك الشظايا، لجأ هو إلى منزل النقيب المعروف ونائب رئيس جمعية الممرضين إبراهيم الدمستاني والذي قام بعملية التضميد المبدئي ووقف النزيف، داعيا إياه للذهاب سريعا إلى المستشفى لعمل الفحوصات والأشعة اللازمة والعلاج المطلوب، وهو الأمر الذي أدى إلى اعتقال الدمستاني وأخصائي قسم الأشعة في مستشفى السلمانية السيد شبيب بتهم تتعلق بإسعاف وتطبيب مصاب في قضايا أمنية دون إذن مسبق أو إبلاغ وزارة الداخلية.



لتلافي المحاكمات بالتورط في جرائم ضد الإنسانية: تغيب وتدوير مسؤولي التعذيب في الأجهزة الأمنية - القسم الثاني

مسئولون متورطون في التعذيب في الفترة
السابقة وحتى اللحظة

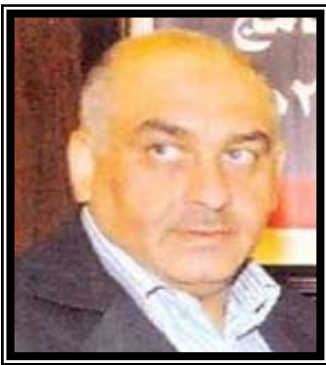
ومنذ قضايا إعتقالات أمن الدولة المركزة والتي حدثت بعد أحداث ديسمبر 2007م ولحد كتابة هذا التقرير، فقد أكدت شهادات ضحايا القضايا "الأمنية" على تواتر الآتية أسماءهم ضمن الأجهزة الأمنية المختلفة ممن تورطوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إلحاق الأذى والمعاناة للمعتقلين ولا زالت في مواقعها:

10) فهد عبدالله الفضالة

النقيب فهد الفضالة في بداية العقد الثالث إلا إن اسمه برز بشكل متميز في ممارسة التعذيب بشكل مباشر للمعتقلين وتبادل الأدوار مع ضباط آخرين عرف منهم الأردني المجنس عيسى المجالي والأخر بحرني اسمه بسام المعراج لإستلال الإقرافات بالطريقة التي يريدھا. عرف عنه مرافقته للمعتقلين عند أخذهم للنيابة العامة وكان يمارس التعذيب والضرب لمن يرفض منهم التوقيع على الإقرافات الجاهزة هناك أو قول ما هو مخالف لما هو مذكور في إقرافات التحقيقات.

وتشير الشهادات الى استعراض فهد للسلاح أمام الضحايا ووضعها على رأسهم وتهديدهم بقدرته على قتل أي منهم دون أن يستطيع أحد من الوصول لهم أو معرفة مصيرهم من خلال فيرقة مسرحية متكاملة، وتؤكد أخرى قيامه مع المجالي بالتحرش الجنسي لبعض المعتقلين وادخال عصي خشبية في دبر بعضهم لإرغامهم على الإقرار.

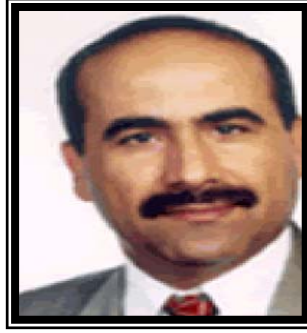
11- عيسى عواد طلاق المجالي



أردني متجنس بالجنسية البحرينية في نهاية العقد الرابع من عمره، يعمل في مكتب التحقيقات الجنائية برتبة ملازم أول، ويتوقع أن تمت ترقبته لرتبة أعلى تقديراً لجهوده في استلال الإقرافات من المعتقلين ونشطاء اللجان الشعبية. عرف عنه

للواء إبان هندرسون، دون تحديد أي موقع رسمي له في ذلك المرسوم.

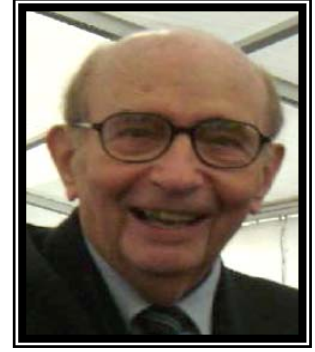
9- خليفة علي راشد الخليفة



هو الرئيس السابق لما يعرف بجهاز الأمن الوطني (أمن الدولة) وخلف عبدالعزيز عطية الله الخليفة في إدارة ذلك الجهاز حيث تم تعيينه بتاريخ 26 سبتمبر 2005م وحتى 3 يوليو 2008م حين عين السفير الحالي ورئيس البعثة الدبلوماسية البحرينية لدى المملكة المتحدة بلقب سفير فوق العادة مفوض. وقد جاء نقله لوزارة الخارجية ومن ثم سفير البحرين في لندن، بعد فشله في إدارة الملف الأمني الذي تسبب في إعتقالات أكثر من 100 معتقل من نشطاء سياسيين ومدافعي حقوق الإنسان معروفين محلياً ودولياً مما ساهم في توتر الوضع الداخلي بشكل ملفت انعكس على التقارير الحقوقية والإعلامية عن البحرين.

وتشير شهادات الضحايا الذين إعتقلوا أبان إدارة خليفة لجهاز أمن الدولة الى تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة في جميع الأحداث والإعتقالات التي تمت منذ العام 2005م وحتى رحيله من موقعه (تشمل الهجوم على المتواجدين في صالة مطار البحرين أثناء احتجاج الشيخ محمد سند في ديسمبر 2005م، الإعتداء على المتواجدين في مجمع الدانة التجاري في مارس 2006م، إعتقال الأستاذ وحسن مشيمع والحقوقى عبدالهادي الخواجة في فبراير 2007م، استشهاد علي جاسم وإعتقالات ديسمبر 2007م، المسرحيات الأمنية والإعتقالات في كركزان في ابريل 2008م وغيرها). وقد نتج من هذه الأحداث والمسرحيات إعتقال المئات من النشطاء والمدافعين عن الحقوق تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة مما كان محل عناية وتعاطي المنظمات المحلية والدولية التي ظلت تطالب بتكوين لجان تقصي في دعاوى التعذيب ومحاسبة المسؤولين عنها في الأجهزة الأمنية والتي يأتي جهاز الأمن الوطني في مقدمتها.

8- إيان ماكوالتر ستورات هندرسون
Ian Stuart McWalter Henderson



هو المسئول المباشر عن ممارسة التحقيق والتعذيب مع النشطاء والمعارضين السياسيين منذ انضمامه لجهاز أمن الدولة في العام 1966م، وحتى تم الإعلان عن تنحيته من منصبه في 3 يوليو 2000م. وقد جلبه الإنجليز لمساعدة السلطات في قمع المعارضين النشطاء في البحرين بعد نجاحه في قمع ثوار الماوامر في كينيا في خمسينيات العام الماضي. وتشير التقارير الى أن هندرسون لازال يستلم راتباً كمستشار وزير الداخلية، ويعيش هو وزوجته ماري في إحدى المجمعات السكنية في المنامة منذ ذلك الوقت. وقد تم فتح ملف لملاحقة هذا الجلاد في بريطانيا وتقديمه للمحاكمة في جرائم التعذيب في البحرين بعد أن قدم أكثر من قناة بريطانية برامج خاصة عنه وتقدم عدد من الضحايا بشكوى ضده في بريطانيا. ويمكن الإضطلاع على بعض جوانب حياة هندرسون وحياته على الوصلة

[http://en.wikipedia.org/wiki/Ian_Henderson_\(police_officer\)](http://en.wikipedia.org/wiki/Ian_Henderson_(police_officer))

وقد استلم هندرسون عدة جوائز ومنح من قبل ممثلي السلطة في البحرين، ففي 20 يناير من العام 1982م، منح الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة- الأمير السابق- العميد إيان هندرسون وسام الخدمة العسكرية من الدرجة الأولى وكان حينها مديراً عاماً لإدارة التحقيقات الجنائية. وبذات المرسوم منح الوسام نفسه لرئيسه اللواء جي إس بل، وهو بريطاني الجنسية أيضاً، وكان يعمل مديراً عاماً للأمن العام. في العام 1983م، منح هندرسون وبيل وسام البحرين من الدرجة الأولى، كما منحت الأوسمة لبعض أفراد جهاز أمن الدولة تقديراً لجهودهم وفي العام 2000م، منح الشيخ حمد بن عيسى الخليفة- الحاكم الحالي- وسام الشيخ عيسى من الدرجة الأولى

تدوير مسئولتي التعذيب - تمة ص 4

بأنه أول من يستلم المعتقلين في محاولة لكسر إرادتهم بإشارته إلى أن الاعتراف أمر مستحصل لديه وأنه لا يخرج من تحت يديه من لا يعترف بما يريد هو.

اشتهر المجالي باستعماله للغة السب والشتم والكلام البذيء مع المعتقلين بالتعرض لشرف أمهاتهم وأخواتهم وزوجاتهم إضافة للسخرية والإستهزاء المتكرر بمعتقداتهم الدينية. أوعز وشهد تعذيب العديد من النشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان، ولا زال يمارس نفس الدور في مكتب التحقيقات الجنائية.

12- عيسى سلطان السليطي

هو رئيس قسم البحث والتحري ورئيس شعبة خدمة المجتمع في مديرية شرطة محافظة المحرق، وابن العقيد سلطان علي السليطي- نائب محافظ المحرق. برز دوره في مساعدة رئيسه الوزان في ملاحقة النشطاء وقيادة المدهامات الليلية على بيوتهم. كما لعب دوراً في التحقيق مع المعتقلين في جزيرة المحرق وتحديدًا شباب قرى عراد والدير وسماهيح، واستعمال وسائل التعذيب والترهيب المختلفة لإرغامهم على الاعتراف على أنفسهم.

13- خليفة عبدالله محمد الخليفة



هو الرئيس الحالي لما يعرف بجهاز الأمن الوطني (أمن الدولة أو الإستخبارات) والمسئول عن الاعتقالات للنشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بعد توليه المنصب خلفاً لخليفة علي راشد الخليفة الذي تم تنصيبه سفيراً للبحرين في لندن. وقد عمل خليفة في منصب وكيل مساعد للإعلام الخارجي بوزارة الإعلام ورئيساً لهيئة الإذاعة والتلفزيون وأسس علاقة وثيقة بين وزارة الإعلام وجهاز الأمن الوطني قبل نقله في 15 فبراير 2007م لوزارة الخارجية ومن ثم رئيساً للبعثة الدبلوماسية البحرينية لدى المملكة المتحدة بلقب سفير فوق العادة مفوض.

وتشير الشهادات والتقارير على اعتماد جهاز الأمن على الخبرات الأجنبية في مواجهة الاحتجاجات المحلية من خلال المرتزقة من جنسيات غير بحرينية الذين يكونون القوة الضاربة في القوات الخاصة التي يديرها بشكل مباشر. وتؤكد نفس التقارير على استعمال نفس الجهاز لطواقم خبراء تعذيب أجنبية

أيضا (مصرية وعراقية وأردنية) للفتن في تعذيب المعتقلين من معارضين سياسيين ونشطاء حقوق الإنسان لاستغلال الاعترافات. ففي عهد خليفة تواترت الشهادات لاستعمال التعذيب النفسي وخصوصا التهديد بالإعتداء على الشرف وكذلك استعمال الصعقات الكهربائية في مواضع حساسة في جسم الإنسان تسببت في أذى العديد من المعتقلين والتسبب في عطب بعض أعضاءهم الجسدية.

ومما هو معروف عن خليفة الخليفة بأنه من قاد عملية الاعتقالات المتلفة التي عرضت على الفضائية البحرينية في ديسمبر 2008م لثلة من الشباب تم تعريضهم للضيق الكهربائي والتعذيب الشديد لما عرف بمعتقلي مخطط الحجيرة. واستعملت تلك الاعتقالات لاعتقال شخصيات وقيادات شعبية معروفة في يناير 2009م الأمر الذي اطلق شرارة الاحتجاجات الشعبية في قرى ومدن البحرين حتى تم الإفراج عنهم في أبريل من نفس العام بعد تعليق التهم ضدهم.

من الأسماء التي وردت في الوثائق والتقارير والتي ارتبط اسمها بالقضايا المرتبطة باعتقال النشطاء وتعريضهم للتعذيب وسوء المعاملة، ولا يوجد تفاصيل عنها سوى اسمها وموقعها في ما يعرف بجهاز الأمن الوطني ما يلي:

أ- عادل خليفة الفاضل (وكيل جهاز الأمن)

ب- محمد هزيم

ت- محمد خليفة محمد

ث- بدر إبراهيم الغيث- الشخص الذي يقوم بزيارة البيوت في الفجر واعتقال الضحايا

ج- راشد عبدالله البنعلي- الشخص المسئول عن إصدار أوامر الاعتقالات

ح- عبدالرحمن راشد المطاوعة

خ- فيصل أحمد بوعلاي

14- عيسى عبد الله ناصر المسلم

تولى العميد عيسى المسلم رئاسة إدارة المباحث



والادلة الجنائية من خلال مرسوم رقم 5 لسنة 2009 الصادر في 6 فبراير 2009م، بعد ان كان مديراً عاماً لمحافظة العاصمة وكان مسئولاً مباشراً عن الاعتداءات التي حدثت في العاصمة

أثناء توليه ذلك المنصب، وتحديدًا تلك التي استهدفت أعضاء اللجان الشعبية وخصوصاً لجنة العاطلين. وتذكر الشهادات بقيام المسلم بتهديد العديد من النشطاء اذا ما وصلوا أنشطتهم المطلوبة بتعرضهم للاعتقال وقد حدث ذلك لهم وتعرضوا لسوء المعاملة والتعذيب الشديد أثناء وجودهم في التحقيقات الجنائية والمعتقل.

الرائد عبد الله عيسى جبر المسلم وسام الرافدين من الدرجة الخامسة في العام 1983م وسام تقدير الخدمة العسكرية من الدرجة الأولى في العام 1986م. وإضافة لما ذكر عن معاملته غير الإنسانية عندما كان مديراً عاماً للمحافظة، فإن المسلم يتحمل الانتهاكات التي يقوم بها أفراد إدارات التحقيقات الجنائية في ظل استمرار علم المعذبين المعروفين الذين ذكروا لاحقاً وكذلك الآتية أسماءهم.

من الأسماء التي وردت في الوثائق والتقارير والتي ارتبط اسمها بالقضايا المرتبطة باعتقال النشطاء وتعريضهم للتعذيب وسوء المعاملة، ولا يوجد تفاصيل عنها سوى اسمها وموقعها في إدارة التحقيقات الجنائية التي يعملون ما يلي:

أ- عبدالعزيز الرميحي

ب- برويز

ت- مفتاح

ث- صلاح طرار أحمد

ج- خالد جاويد طار

ح- ياسر علي العربي

خ- محمد عبدالله غياث

د- حمزة الشوملي

ذ- دعيح الكبيسي

ر- عبدالمالك

أختفاء أسماء معروفة بتورطها في جرائم التعذيب

الشخصيات أعلاه تمثل جزءاً من قائمة من المطلوبين للمحاسبة لتورطهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في التعذيب وسوء المعاملة للعديد من الضحايا وتتوفر شهادات ومعلومات كافية بذلك. وهناك قائمة أخرى غير حصرية ومذكورة في المواقع الإلكترونية تشير إلى أسماء ومواقع من تورط في التعذيب في الفترة الماضية.

انتهى

في التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأميركية بشأن حقوق الإنسان: تضييق على الحريات المدنية واختلال المساواة في البحرين

الرسمي وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، كما ينص على حرية الضمير، وحرمة دور العبادة، وحرية القيام بشعائر الأديان والمواكب والاجتماعات الدينية، وفقا للأعراف وقوانين البلد، ولكن الحكومة تضع بعض القيود على ممارسة هذه الحقوق.

وبين التقرير أيضا أن الطائفة البهائية في البحرين نفت أن تكون قد أجبرت للتسجيل لممارسة نشاطاتها، وأنها تمارس التجمع والعبادة بحرية من دون تدخل من الحكومة.

كما أكد التقرير أن عددا كبيرا من الكنائس المسيحية تعمل بحرية، على رغم أن عدة كنائس لم تتمكن من التسجيل وصدرت أوامر بإغلاقها، وأن معظم هذه الحالات تتعلق بمخاوف الجيران والشكاوى مما يتسبب به الازدحام بالقرب من المنازل التي تستخدم ككنائس غير مسجلة. أما الأقليات الدينية الأخرى، بما في ذلك الشيخ والهندوس، فإنها تمارس عباداتها بحرية، بحسب التقرير.

وأشارت الخارجية الأميركية في تقريرها إلى أن استمرار الحكومة في سياسة التمييز الاجتماعي مازال يمثل مشكلة، وأن التمييز مستمر على أرض الواقع في التعيين بالمناصب رفيعة المستوى وفي القطاع العسكري.

أما بشأن التجنيس، فذكر التقرير أن الحكومة منحت الجنسية في الأعوام الماضية لعدة آلاف من عديمي الجنسية، إلا أنه أشار إلى أن بعض هؤلاء مازالوا يواجهون التمييز في المجتمع.

وأضاف التقرير «لا توجد أرقام دقيقة لأعداد الأجانب المجنسين في الأعوام الأخيرة.»

وفي البند المتعلق بالفساد والشفافية في الحكومة، لفت التقرير إلى أن القانون البحريني يفرض عقوبات جنائية على الفساد في الحكومة، ولكن الحكومة لم تكن دائما تطبق القانون بشكل فعال، وأن بعض المسؤولين المتورطين في ممارسات الفساد أفلتوا من العقاب.

وعن موقف الحكومة من التحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، أشار التقرير إلى أن القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات والتعبير، أعاققت التحقيق في الانتهاكات وتوجيه انتقادات علنية لسياسات الحكومة لحقوق الإنسان. أما في بند التمييز والإساءات المجتمعية والاتجار بالأشخاص، فلفت التقرير إلى أن الدستور ينص على المساواة وتكافؤ الفرص والحق في الرعاية الطبية والتعليم والملكية ورأس المال والعمل لجميع المواطنين، إلا أن هذه الحقوق وحمايتها يتم بشكل غير متساو، ويتوقف ذلك على الوضع الاجتماعي للفرد أو الطائفة أو الجنس.

البحرين، إذ وصل عدد مستخدمي الإنترنت إلى أكثر من الضعف في الفترة ما بين العامين 2004 و2008.

ونقلت وزارة الخارجية الأميركية عن تقارير أفادت بأن الحكومة البحرينية لم تراقب استخدام المراسلات الإلكترونية، إلا أنها واصلت بتفعيل قانون الصحافة لتبرير التحقيق مع بعض الصحفيين والمدونين.

كما أشارت إلى أن الحكومة تراقب بانتظام وتحاول باستمرار منع الوصول إلى مواقع إلكترونية محلية عدة، بما في ذلك بعض المدونات (البلوغز) المحلية ومواقع الدردشة ومواقع حقوق الإنسان، وعلى رغم ذلك فإن العديد من مستخدمي الإنترنت كانوا قادرين على الوصول إلى المواقع المحجوبة من خلال خدمة بديلة.

وذكر تقرير الخارجية الأميركية، أنه على رغم أن الدستور البحريني ينص على حرية التجمع، إلا أن القانون يقيد ممارسة هذا الحق، لافتا إلى أن قوات الأمن تدخلت في بعض المظاهرات خلال العام الماضي.

وأشار إلى أن المظاهرات السياسية تتم بشكل مستمر في عدد من قرى البحرين، والتي يُزعم أنه تم التحريض إليها من قبل أفراد من حركتي «حق» و«وفاء»، وهي المظاهرات التي غالبا ما يتم خلالها حرق إطارات السيارات وحوايات القمامة وإلقاء زجاجات «المولوتوف» على شرطة مكافحة الشغب.

ونوه التقرير إلى أن الشرطة قامت في مرات عدة بتفريق التظاهرات باستخدام الغاز المسيل للدموع، وأن عددا من منظمات حقوق الإنسان زعمت أن شرطة مكافحة الشغب استخدمت مسيلات للدموع ضد المتظاهرين المسالمين، إلا أن وزارة الداخلية بررت استخدامها لها للرد على الهجمات التي قام بها المتظاهرون. كما أشار التقرير إلى أن قوات الأمن استخدمت الطلقات المطاطية لتفريق المتظاهرين عدة مرات.

وعلى صعيد حرية تشكيل الجمعيات، أكد التقرير أن الدستور ينص على الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات، إلا أن الحكومة تحد من ممارسة هذا الحق، وأنه على رغم أن الحكومة لا تسمح بتشكيل الأحزاب السياسية، إلا أنها تسمح للجمعيات السياسية المسجلة بدعم مرشحين والمشاركة في الأنشطة السياسية الأخرى.

إلا أن التقرير لفت إلى أن وزارة التنمية الاجتماعية مازالت ترفض تسجيل لجنة العاطلين عن العمل كجمعية أهلية نظرا للطابع السياسي لأنشطتها، بحسب الوزارة، كما رفضت منح ترخيص لجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، بسبب علاقاتها بمركز البحرين لحقوق الإنسان (المنحل) ولأن بعض أعضائها هم أصغر من 18 عاما.

وأشار إلى أن الدستور يؤكد أن الإسلام هو دين الدولة

موقع وزارة الخارجية الأميركية على الإنترنت انتقد التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأميركية بشأن أوضاع حقوق الإنسان للعام 2009 (الذي صدر في واشنطن بتاريخ 11 مارس / آذار 2010) تضييق الحكومة البحرينية على الحريات المدنية، بما في ذلك حرية التعبير والصحافة والتجمع وتكوين الجمعيات، إضافة إلى بعض الممارسات الدينية. ولفت التقرير إلى أن العنف ضد النساء والأطفال مستمر في البحرين، وكذلك التمييز على أساس الجنس أو الدين أو الجنسية والمذهب، ناهيك عن فرض قيود على حقوق العمال الأجانب المقيمين في البحرين.

واعتبر تقرير وزارة الخارجية أن السجون في البحرين فيها ادعاءات بعض المحتجزين بتعرضهم للاعتداء الجسدي من قبل حراس السجون، وهي التهمة التي نفتها الحكومة لاحقا، منوها في الوقت نفسه إلى أن نتائج الفحوص الطبية التي تم إجراؤها بأمر من المحكمة على المعتقلين، لم تجزم بتعرضهم لهذه الاعتداءات.

كما أشار إلى أن الدستور يجرم التدخل التعسفي في الخصوصية أو الاطلاع على المراسلات أو المكالمات، وأن الحكومة احترمت هذا الحظر في الممارسة إلا بموجب أحكام القانون وتحت الإشراف القضائي، إلا أن هناك شريحة واسعة من الشيعة تعتقد أن هناك شبكات للتنصت على المكالمات والبريد الإلكتروني، لكنهم لم يتمكنوا من تقديم أدلة ملموسة في هذا الشأن، بحسب التقرير.

وعلى صعيد حرية التعبير والصحافة، أشار التقرير إلى أن الصحافة البحرينية تخضع في جانب منها للرقابة والرقابة الذاتية. وجاء في التقرير: «على رغم أن الحكومة لا تملك أيا من وسائل الإعلام المطبوعة، إلا أن وزارة الثقافة والإعلام تمارس قدرا كبيرا من التحكم في الصحف المحلية. كما تستخدم الحكومة قانون الصحافة لتقييد حرية التعبير والصحافة.»

وأضاف التقرير أن «هناك نوعا من الرقابة الحكومية من قبل وزارة الإعلام، من خلال منع نشر الأخبار المحلية التي تتناول مسائل حساسة، وخصوصا تلك التي لها علاقة بالطائفية والأمن القومي أو الانتقادات للعائلة الحاكمة والقضاة. ووفقا لبعض الإعلاميين، فإن مسئولين حكوميين اتصلوا مباشرة بمحررين وطلبوا منهم التوقف عن الكتابة عن موضوعات معينة، أو طلب منهم عدم نشر بيان صحفي معين. كما كانت هناك تقارير تفيد بأن الحكومة دفعت الصحفيين لأن يقوموا بتصوير الانتخابات البرلمانية للعام 2006 بشكل إيجابي.»

وانتقد التقرير خطوات الحكومة لتقييد استخدام الإنترنت الذي ينتشر بصورة واسعة في

لن نصف المحتلين بـ "الكرام" يوماً، ولن نساومهم على ثوابت الدين

الاحتلال. لم يختلف في شكله كثيراً وهو يلتقي مضيقه عن اربيل شارون الذي وطأ اجساد شهداء صبرا وشاتيلا واستقبله الصهاينة في امريكا كبطل قومي لليهود. ما الفرق بين الاثنين ما دام ضحاياهم من الفلسطينيين والبحرانيين وليس من ذوي الدماء الوردية؟ البعض يتساءل عن سبب تشبيه الوضع البحراني بالفلسطيني، فكان الاحتلال له وجوه مختلفة! ما الفرق بين احتلال يمارسه الصهاينة في فلسطين، واحتلال يمارسه الخليفيون ويطلقون عليه عنوان "الفتح للايحاء بان البحرانيين كانوا كفاراً، فجاء "الفتح الخليفي" لاقادهم من الكفر؟ ما الفرق بين من يعذب معتقلاً فلسطينياً لانه يطالب بتحرير ارضه، ومن يعذب معتقلاً بحرانياً لانه يرفض عقلية الاحتلال التي يحكم بها؟ وما الفرق بين من يأتي باليهود من اصقاع الارض ليوطنهم في اراضي الفلسطينيين وبين من يستقدم المرتزقة والعملاء الاجانب ليحتلوا ما تبقى للبحرانيين من مسكن ومأكل؟ اما ان الاوان صحوة ضمير توقظ النائمين على واقعه المرم، ليتحركوا على طريق الانبياء والمصلحين ليوجاهوا الطغاة والظالمين بدلا من الصمت على جرائمهم او مسابرتهم؟ أين ذهب الاحرار والمؤمنون الذين لا يوالون اعداء الله، ولا يخشون بطشهم او سلطانهم، ولا يجالسونهم او يقرون ظلمهم او يشاركونهم في فسادهم؟ أين كلمة الحق امام سلطان جائر؟

ما يلفظ من قول الالديه رقيب عتيد. ان للكلمة شأناً في الاسلام، فلا يجوز امتنانها واستعمالها في غير مكانها، لكي لا تفقد قيمتها ومعناها. فاللئيم لا يمكن وصفه بالكرم، والمجرم لا يوصف بالعدل، ووزير الداخلية الذي يشرف على اجهزة تعذيب البحرانيين لا يجوز وصفه بـ "الحكمة" او انه "الرجل المناسب في المكان المناسب". هل يجوز تسليط جهاز الشرطة الذي يتكون من مرتزقة اجانب ضد المواطنين؟ هل يمكن ان يمارس الشرطي او العسكري دور المربي والناصح لأبنائنا؟ فلننق الله في انفسنا وعيالنا، ولنحميهم من عدوان هؤلاء الأثمين والمجرمين والسفاحين، فهل هناك بلد في العالم يعهد للشرطة بتربية المواطنين وتثقيفهم حول حقوقهم وواجباتهم ومسؤولياتهم؟ ولنمارس تربية فاعلة للنشء الجليل، تعطي للعقل دوره، وتغرس في نفوس ابناءه نزعة الحرية وتعمق لديه الايمان بالله وحده، واستصغار كل ما سواه. لنقف صفا واحداً ضد الظلم والاستبداد والعدوان والسلب والنهب، خصوصا اذا كان من يمارسه صديقا للصهاينة، وعدوا للمستضعفين والمؤمنين. فان لم تفعل ذلك فقد فشلنا في حمل الامانة وتبليغ الرسالة، ووالينا اعداء الله وكنا للظالم عوناً وللمظلوم عوناً، فهل هذا ما نريد؟

البحرين بالاحتلال الخليفي. فهل هناك من يعطي السكين للذباح ليسهل بها قطع رأسه؟ فخلال ما يربو على القرنين من الاحتلال، لم يعترف البحرانيون بالحكم الخليفي الا في دستور 1973 الذي كان تعاقداً مشتركاً بين طرفين. وبالغناء الطاغية الحالي هذا الدستور فقد سقط ذلك الاعتراف. وعندما سعى لكسب اعتراف شعبي بالحكم الخليفي، اشترط البحرانيون ان يكون ذلك الاعتراف ضمن حاكمية دستور 1973 من خلال ميثاقه المشؤوم. وحيث انه لم يلتزم بتلك الشروط، فقد اصبح ميثاقه لاغياً، ومعه الاعتراف بالحكم الخليفي. ان الشعب يشترط ان يكون شريكاً في الحكم كشرط لقبول الحكم الخليفي، مع ان الزمن لم يعد مناسباً للحكم التوارثي الاستبدادي. وليس مهما ان يدعي احد بخلاف ذلك، خصوصاً مع استمرار المعارضة

الشعب يشترط ان يكون شريكاً في الحكم لقبول الحكم الخليفي، مع ان الزمن لم يعد مناسباً للحكم التوارثي الاستبدادي

البحرانية الباسلة التي تعبر عن نفسها يومياً بوسائلها السلمية في كافة مناطق البلاد.

كيف يوصف المحتلون بالكرم؟ وكيف تضى على من يتحالف مع الموساد الاسرائيلي ضد اهل البلاد الاصليين (سنة وشيعة) سمات التجليل؟ هل هناك مردود لذلك الاعتراف يرضى به البحرانيون؟ هل هناك تخويل من احد بمنح الشرعية للاحتلال الخليفي بالنيابة عن المواطنين؟ ان من الاجدى المطالبة بمحاكمة رموز الحكم الخليفي لارتكابهم جرائم ضد الانسانية من خلال ممارسة التعذيب، خصوصاً بعد صدور تقرير منظمة هيومن رايتس ووج الذي هز مشاعر البشر بسبب ما احتواه من ادلة دامغة على المعاملة الوحشية للسجناء السياسيين على ايدي الخليفيين وجلاذيتهم. فحتى هذه اللحظة لم يصدر عن هذه الطغمة سوى التصريحات التي يهدفون منها لامتصاص الغضب الشعبي او سخط المنظمات الحقوقية الدولية والجهات السياسية الصديقة لحكمهم. بينما يتم تدوير هؤلاء، فينقل يوسف العربي الى طيران الخليج، بينما تقتضي العدالة ان يقدم للعدالة بسبب ما اقترفه من جرائم بحق الابرياء.

بالامس تم الكشف عن اللقاء السري الاخير بين وزير الخارجية الخليفي ورموز الصهيونية العالمية، ولم ير حرجاً في نشر صورته وهو في حالة نشوة منقطعة النظير مع أشباهه في

ما وجه الكرم في الاحتلال الخليفي لاراضي البحرين؟ ما الذي قدموه للبحرين منذ ان دنست اقدامهم ترابها الطاهر سوى النهب والسلب والقتل والتعذيب والتكليل باهلها؟ هل يمكن مقارنتهم بحكام دول الخليج الاخرى من حيث الشعور بالانتماء للوطن والمواطنين والرغبة في تخفيف الضغوط المعيشية عليهم. ان هؤلاء القوم ليسوا كرماء الا مع انفسهم باقتطاع اراضيهم واموالنا. اما مع البحرانيين الاصليين (سنة وشيعة) فكرمهم لا يتوفر الا بتوسعة السجون والبذخ في الانفاق على شراء ادوات التعذيب، وتوظيف العملاء الاجانب لاستهداف النشطاء، ورشوة بعض الافراد والمؤسسات لتسليطهم على اهل البحرين. لو كان هؤلاء كرماء لانفقوا ثروات البلاد على اهلها ولم يهدروها لخدمة مشاريعهم الشيطانية.

بحرانيون اصليون، كعائلة الستراوي وغيرها، يحرمون من الجنسية وجوازات السفر، بينما يخاطب الطاغية اليهود في امريكا في شهر نوفمبر 2008 قائلاً: "اتمنى ان يختار عدد اكبر منكم المجيء الى البحرين. فلدينا ارض مخصصة لمن يعود منكم الى البحرين، فانهم موضع ترحيب كمواطنين". هذا الطاغية يوجه ابواقه الرخيصة للكيد ضد البحرانيين مدعي ان "الشبيعة هم الذين طردوا اليهود من البلاد في 1948"، لكنه لا يقول لهم "ان اليهود هم الذين طردوا الفلسطينيين من ارضهم". ما الفرق بين احتلال بالبقوة قام به احمد آل خليفة لارض البحرين، واحتلال نفذه الصهاينة في فلسطين؟ الغرباء الذين سمعوا بمعاناة اهل البحرين قالوا كلمتهم بوضوح وبدون لبيس او غموض: البحرين دولة "لا تتوفر فيها الحرية" (منظمة فريدم هاوس) وانها "تمارس التعذيب ضد السجناء السياسيين" (منظمة هيومن رايتس ووج. وبذلك سقط المشروع السياسي الذي فرضه الطاغية على البلاد. فلمصلحة يتصدى البعض من اخوتنا لينقض هذه الحقيقة قائلاً ان العائلة الخليفية "الكريمة" تمارس ديمقراطية من افضل الديمقراطيات في المنطقة؟ أليس عارا ان نمدح الظالمين؟

لقد امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالصمت عندما نفتقد ما نقوله من كلام الحق والخير: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقل خيراً او ليصمت". وحري بكل مواطن غيور ان لا يمنح هؤلاء المحتلين اعترافاً مجانياً باحتلالهم، ويخطيء من يقول ان هناك قبولاً غير مشروط من قبل اهل

سلام على الحر في قيده

وللمم متاعك يا جائر
طريق به شعبنا سائر
وصدام، هل يفلت الماكر
وأين المعذب والقاهر
أما أن ان يرعوي الفاجر؟
فكلهم للثرى صائر
ومستكبرا حظه عائر
يرويه غيث الكرى الماطر
وجسم ضحيته خائر
وكلهم مفلس خاسر
فنعم المجاهد والثائر

بان الدماء فم ثائر
وينشره في الورى طائر
يرردها ليله الساهر
بان الضحايا ثرى طاهر
وسرعان ما ينتهي خاطر
بقبضته سيفه الباتر
افيقوا فصبحكم ظاهر
يضمده الامل العاطر
ويشكو له جرحه الغائر
بأن الردى للعدى قاهر
وان هوانا لها ناصر
وقبرا يحل به الجائر
وفصلا يُسر به الآخر

تبصر طريقك يا ثائر
صراع الأباة بوجه الطغاة
سل الشاه عن عاديات الزمان
فأين الوجاهة والصولجان
وأين القصور وأين النعيم
ستلحقهم لعنة الابرياء
يعيش المعذب مستأسدا
يظن بان المدى لا يزول
فيغفو على نغمة المستحيل
يدافع عن ظالم مجرم
سلام على كل حر صؤول

أيعلم من يقتل الابرياء
يقض مضاجع مستكبر
وينشد أهزوجة الثائرين
أيعرف من يسحق الابرياء
وان انتعاشته خاطر
وان الشهيد له صولة
يصلي ويهتف بالنائمين
على معصيه جراح القيود
تصك مسامعه الباكيات
أيدري عدو لنا في أوال
وان عريكتنا لا تلين
فكوني بلادي ملاذا لنا
وعنوان فخر لكل الشعوب

المرتزقة وهم في حالة نشوة بعد ان ماتت ضمائرهم وانسلخوا عن انسانيتهم وانحازوا مع
الظالمين و ضد المظلومين. ما جدوى حياة يعيشها الانسان بدون وازع من ضمير او رادع
من قلب او عقل؟ هؤلاء يعيشون كالانعام، بل اهم أضل، لان لديهم عقولا لم يستخدموها،
واكلوا امورهم الى نزواتهم الشيطانية بدعم الظلم والاستبداد والنهب والعدوان.

نضع قضية شعب البحرين هنا من اجل ايقاظ النائم من القلوب والعقول، وعلى امل ان
يؤدي ذلك الى صحوة وان محدودة للقلوب التي استسلمت للسبات، وأصم أصحابها آذانهم
عن سماع أهات المحرومين وأنات التكالى وصراخ المعذبين. فأية انسانية هذه التي تسمح
للمتممين اليها بالنتكر للضمير والقلب، والاستسلام للنفس والهوى وا لشيطان. ان شباننا
المعطاء في ارض اوال قد تجاوز ذلك، ولم يعد عبدا لشهوة المال والجاه، بل اصبح يستنكر
على ذوي المناصب والوجاهات مواقفهم التي لا تتناغم مع الموقف الوطني الثابت الذي
يرفض العدوان والظلم والاستبداد والقمع. هذا النضال هو الذي ادى الى صدور القرارات
الدولية بعد ان صحت ضمائر البعض من سباتها العميق، فاصبح اصحابها ينظرون ما
وراء الحوادث والادعاءات السلطوية، فافشلوا بذلك مشاريع التصليل والتشويش والتدليس.
هؤلاء هم حماة الحقوق واصحاب الضمائر، الذين يستحقون التقدير والاحترام، اما اولئك
الطغاة فمصيرهم الى السقوط، ومآلهم الى مزبلة التاريخ قبل ان يسقطوا في قعر النار،
وبئس القرار.

الميزات الإيجابية التي توهمه للدعم الاعلامي او السياسي،
واصبح مكشوفاً امام الملأ، بينما لم يقدم ما يبريء ساحته
من التهم الموجهة اليه. ولا شك ان النضال الشعبي كان
عاملا في تسليط الاضواء على حقيقة ما يجري في هذا
البلد. وقد شهد الشهر الماضي فعاليات شعبية متواصلة
خلال سباقات الفورمولا التي يعتبرها الحاكم وولي عهده
مناسبة دعائية لتسويق نظامهم في العالم الغربي. البحرانيون
انطلقوا لاثبات وجودهم بالتواجد في الساحات النضالية
والاحتجاجات في الشوارع وعلى صفحات الانترنت، الامر
الذي دفع الكثير من الاعلاميين الذين توافدوا على البلاد
لتغطية الفورمولا للاطلاع على حقيقة الوضع الذي يتعرض
فيه البحرانيون لاشد اشكال الاضطهاد والقمع على ايدي
العائلة التي احتلت بلادهم بالقهر والقوة. كانت الاحتجاجات
صاخبة في بعض الاحيان، وكان مشهد الحرائق المشتعلة
على الطرق العامة في الاحياء والشوارع عاملا منبها للكثير
من الاعلاميين الذين اعتقدوا انهم سوف يزورون بلدا
خليجيا وفرت له الثروة النفطية اسباب الرفاه الاجتماعي و
الخير. ولكن ما شاهدوه من توتر سياسي وسخط جماهيري،
وما لاحظه من تدني مستوى الخدمات العامة وتواضع حياة
البحرانيين اثار الكثير من التساؤلات في اذهانهم. هؤلاء
الاعلاميون يفترض ان يكونوا وسائل لكشف الحقيقة
واطلاع الرأي العام على حقيقة الوضع في البلد الذي ينفق
الملايين لتنظيم سباقات الفورمولا ولكنه يقف في حرمان
المواطنين من حقوقهم ويسعى لمصادرة وجودهم من خلال
برنامج التجنيس السياسي المقيت. المواطنون الاحرار
يشعرون انهم في سباق مع الزمن للدفاع عن وجودهم
المهدد بمشروع الابداء الذي تبناه الحاكم وحاشيته، وعلى
رأسهم وزير ديوانه، الطائفي المقيت، خالد بن أحمد آل
خليفة.

هل يمكن شراء الانسانية بالاموال؟ ان هناك بشرا مستعدين
لاداء ذلك الدور الذي يقومون بمقتضاه بتنظيف قاذورات
الطغاة في مقابل حفنة من المال. هذه الحقيقة لا تنطبق على
الاشخاص المعوزين الذين تضطربهم ضغوط الحياة
لاستجداء المال ولو بوسائل غير شريفة، بل ان هناك من
الاشخاص من ترخص نفسه وقيمه، ويصبح مستعدا لبيع
الضمير والموقف في مقابل ذلك. هذه الظاهرة تتجسد في
البحرين، في شخوص الذين يمدحون الطغيان والاستبداد في
مقابل المال والمنصب والجاه، ولكن ما مصير هؤلاء؟ لقد
جاءت حادثة اعتقال احد وزراء النظام مؤخرا لتثير
التساؤلات في نفوس البعض حول جدوى التعويل على
"كرم" شخوص نظام الاحتلال الخليفي، وما اذا كان الرهان
عليهم مجديا. فقد اعتقل ذلك الوزير بدعاوى واهية، وأصدر
الحاكم بجرة قلم واحدة قرار طرده من وظيفته، خارج
الاطر القانونية. فقد تمت محاكمة الوزير على وسائل
الاعلام، واصدر الحاكم حكمه ضده بدون مساءلته عن
الجرم المزعوم الذي ارتكبه. هذه "العدالة" الفورية تعتبر
من نقاط ضعف النظام الحاكم الذي اختصرت السلطات في
شخص الحاكم، وتم تجسيد حكم القانون بشكل مروع.
يضاف الى هؤلاء الوكلاء المحليين، المطلوبون من خارج
البلاد، وهؤلاء مرتزقة وان ارتدى بعضهم ازياء
الارستقراطيين. فهؤلاء مستعدون لكيل المديح للظالم
وترويج نظامه لدى اصحاب القرار الغربي، في مقابل
الحصول على الاموال المسروقة من ابناء الشعب
المحرومين من ابسط الحقوق. وقد رأى النشطاء البحرانيون
مصاديق لهؤلاء في الحفلات الرسمية التي يتوافد عليها